

رأس المال

في
العدد

02

نقولا سركيس
مساومة مع
الشركات على حساب
الدولة

04

ربيع جميل
مندوبو المبيعات
بحلة جديدة

05

توماس كارلين
أت الألوان لتصبح
حصص الأجور

06

أبّر داغر
ما المطلوب
للإصلاح؟

08

غسان ديبية
المرأة والتحرّز:
الاقتصاد أولاً

من يدفع ضريبة الأرباح على الشركات؟



توزيع الشركات وفق رقم الأعمال (عن أعمال سنة 2016)

الشركة القانونية	عدم مزاولته	أقل من 1 مليار	أقل من 10 مليار	10 مليار وأكثر	المجموع
شركة مساهمة	704	15246	2055	754	18759
محدودة المسؤولية	3960	45381	3200	386	52927
هولدينغ	89	4532	43	1	4665
أوف شور	314	8734	731	214	9993
شركة محاصة	1	61	9	1	72
نوصية بالاسم	1	17	1	0	19
نظام	477	5651	426	45	6599
نوصية بسيطة	646	6556	616	77	7895
شركة مدنية	81	536	16	4	637
شركة فمالية	1	28	0	0	29
المجموع	6274	86742	7097	1482	101595
النسبة المئوية	6.18%	85.38%	6.99%	1.46%	100%

تصميم: سنان عيسى

المصدر: مديرية الواردات في وزارة المال

الشركات اللبنانية صغيرة ومكتومة ولا تدفع الضريبة

وإخفاء أرباحها الفعلية المحققة. تقدّم إحصاءات الشركات المسجلة في وزارة المال وفقاً لحجم أعمالها لعام 2016 صورة معيّبة جداً، إذ أن 85,4% من مجمل هذه الشركات صرّحت عن حجم أعمال سنوي يقلّ عن مليار ليرة (ما يعادل 663 ألف دولار أميركي سنوياً أو نحو 55 ألف دولار شهرياً). علماً أن 77% منها هي شركات فردية تخضع لضريبة تصاعديّة على الدخل والأرباح و23% منها هي شركات أموال يمنحها القانون إعفاءات وامتيازات ضريبية شتى. في المقابل، تُبيّن هذه الإحصاءات أن 7% من الشركات صرّحت عن حجم أعمال بين مليار و10 مليارات ليرة سنوياً (ما بين 55 ألفاً و553 ألف دولار شهرياً). علماً أن 40% منها هي شركات أموال و60% شركات فردية. في حين أن 1,5% فقط من مجمل الشركات تخطى حجم أعمالها المصرّح عنه 10 مليارات ليرة سنوياً (فوق 6,633 مليون دولار). علماً أن 65% منها هي شركات أموال، في مقابل 35% شركات فردية. وتجدر الإشارة إلى أن 78% من مجمل شركات الأموال (هولدينغ وأوف شور ومساهمة) تتركز أنشطتها في تجارة البيع بالتجزئة والجملة (من دون تجارة السيارات وبيع الوقود) وفي الأنشطة العقارية والإيجارية حصراً.

عن العقارات. علماً أن نصف الشركات التي تصرّح عن عملها تشغّل أقل من 5 عمال، في حين أن 0,6% فقط تصرّح عن أكثر من 100 عامل. لا تتفق هذه الإحصاءات مع نتائج المسح الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي عام 2004 والذي أحصى وجود 176,279 مؤسسة في لبنان. كما لا تتفق مع إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تفيد أن عدد الشركات المسجلة لديه عام 2014 يبلغ 47,659 شركة، أي أكثر من ضعف العدد المصرّح عنه لدى وزارة المال ونحو ربع عدد المؤسسات وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي. وهذا دليل على حجم التلاعب في تصاريح الشركات لدى الدوائر الضريبية وصندوق الضمان وغياب الآليات لضبط التهرب الضريبي وعدم التصريح وتفشّي العمل اللانظامي، علماً أن إحصاءات الوزارة والصندوق وإدارة الإحصاء تتفق على أن أكثر من 85% من الشركات لا تصرّح سوى عن أقل من 10 عمال في كلّ منها، ما يعني أنها صغيرة للغاية وحجم أعمالها متدن، وبالتالي فإن عدم التزامها بالتصريح الصحيح ليس هو المسؤول الأول عن التهرب من ضريبة الأرباح المقدّر بمليار دولار، بل عدم تصريح الشركات الأكبر حجماً عن حجم أعمالها الحقيقي

تعدّ الشركات الخاصّة صغيرة بمعظمها وضعيفة وهشّة ومركّزة في نشاطات خدمية متدنّية الإنتاجية، ويغلب عليها الطابع العائلي والفردية وأحياناً كثيرة الطابع الاحتياطي على القانون، ويسيطر على الحصّة الأكبر من حجم أعمالها الإجمالي عدد قليل جداً من الشركات الاحتكارية ذات الامتيازات، التي تحظى بمعدّلات ضريبة منخفضة وإعفاءات كثيرة ولكنّها تعتمد غالباً الأساليب الاحتياطية لتهرب أرباحها الطائلة من موجب تسديد الضريبة. في هذا السياق، تكشف إحصاءات مديرية الواردات في وزارة المال أن عدد الشركات اللبنانية المصرّح عنها حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بلغ 101,595 شركة، من ضمنها 6,274 شركة (6% من مجمل الشركات) لا تزال العمل وفقاً لتصاريحها لدى الوزارة. في حين لا تصرّح سوى 21,388 شركة من الشركات العاملة عن وجود عمال فيها، ما يعني أن 78,9% من مجمل الشركات النظامية، هي عبارة عن نشاطات فردي أو عائلي صغير (متاجر أو ورش تصليح) أو شركات تكتّم عمالها ولا تصرّح عن أجورهم أو شركات صورية يتم استخدامها غالباً لتمكّل العقارات وتبادلها تهريباً من تسديد الضرائب والرسوم المترتّبة على عمليات التفرّغ

يُقدّر التهرب من ضريبة الدخل على أرباح الشركات بنحو مليار دولار سنوياً، وفق التقديرات الواردة في مذكرة الفريق الاقتصادي في جمعيّة مصارف لبنان وتقرير بنك عودة الفصلي وغيرهما. يعتبر البعض هذا التقدير محافظاً جداً وأقل ممّا هو في الواقع، حيث يسود الفساد في لبنان وتؤمّن السرية المصرفية والنظم المحاسبية المعتمدة إمكانيات هائلة لإخفاء الأرباح الحقيقية والتلاعب بالمليزانيات، فضلاً عن سلسلة واسعة من القوانين والمراسيم والأنظمة التي تبيح قدراً هائلاً من الإعفاءات الضريبية المقنونة أو الاستثنائية، وتسمح دائماً بالتسويات والإعفاءات من الغرامات التي تنطوي على مكافآت جمّة للمتهرّبين من الضريبة وتشجّعهم على التمادي والتعدّي على المال العام. في المقابل، ينظر البعض إلى هذا التقدير المرتفع لحجم تهرب الشركات من ضريبة الأرباح، بوصفه انعكاساً لفساد القطاع الخاضع للبناني وارتباط شركاته الكبيرة أو الأكثر ربحية بمراكز النفوذ والسلطة في الدولة. ويوصفه أيضاً، وهذا الأهم، انعكاساً للآزمة البنوية في النموذج الرأسمالي في لبنان، حيث تُقدّر إدارة الإحصاء المركزي دخل النشاط الاقتصادي اللانظامي بنحو 30% من مجمل الدخل المسجّل.

تبيّن الإحصاءات المتأخرة من قبل وزارة المال أن عدد الشركات النظامية المصرّح عنها لدى الدوائر الضريبية يبلغ 101,595 شركة، إلا أن أكثر من 85% منها تصرّح عن حجم أعمال سنوي يقلّ عن مليار ليرة (663 ألف دولار)، و79% منها (أي 80,207 شركات) لا تصرّح عن أي عمال لديها. وثلاثة أرباعها تقريباً مسجلة في نشاطات التجارة والأنشطة العقارية والإنشاءات وورش تصليح السيارات ومحطّات الوقود